

مرجع الضمير في الحديث النبوي الشريف: صحيح مسلم نموذجاً

The Reference of the Pronoun in the Noble Prophetic Hadith

أ. مهدي شريف محمد أبولحية: طالب ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الإسرء، الأردن.

د. باسل فيصل سعد الزعبي: قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الإسرء، الأردن.

Mr. Mahdi Shareif Mohammad Abu Lhayeh: MA Student, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Al-Isra University, Jordan.

Email: hjh295411@gmail.com

Dr. Basil Faisal Saed AL-Zoubi: Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Al-Isra University, Jordan.

Email: basil.al-Zubi@iu.edu.jo

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v5i1.1328>

الملخص:

هدفت إلى دراسة الحالات المتعلقة بمرجع الضمير في الحديث الشريف المروي بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم من صحيح مسلم، وتحليل مدى تأثير مرجع الضمير في تفسير الحديث النبوي الشريف. إن أهمية الدراسة الحالية تتركز في أنها تدرس الضمير وحالات الإحالة في الحديث النبوي الشريف من صحيح مسلم. وتسير وفق المنهج الوصفي الاستقرائي، إذ حدد البحث مرجع الضمير في الحديث النبوي الشريف المروي بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم أظهر الحالات التي جاء فيها مرجع الضمير ودور هذه الحالات في الجانب الدلالي، وذلك بتطبيق خطوات البحث العلمي في الجانب التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: استعمل النبي في كلامه جل الإحالات الواردة في الدراسة بالضمير، عدا حالة واحدة هي الإحالة البعدية للضمير المجرور بلفظة (رُبَّ)، وكانت أكثر الإحالات في كلا الباحثين قبلية داخلية، وأقلها الإحالة المقامية الخارجية في أحاديث متعددة، وتستعمل النبي لهذه الإحالات جاءت لدلالات مختلفة، كإرادة العموم، أو الخصوص، أو التنبيه على أمر محمود أو مذموم، أو لتعيين مقصود، وجاء المرجع في بعض الإحالات عائداً على المفهوم من الجملة التي قبله، حيث أسهمت الإحالات في جلاء المعاني المرادة من النص، فقد ربط بين أجزائه ووضحت مقصوده، وكان للمقال والمقام دور بارز في بيان مرجع الإحالة وتعيين مقصودها.

الكلمات المفتاحية: الإحالة، الضمير، مرجع الضمير، الدلالة.

Abstract:

The study aimed to identify the cases related to the reference of the pronoun in the noble hadith narrated with the words of the Messenger, may God bless and grant him peace, from Sahih Muslim, in the noble prophetic hadith and to analyze the extent of the influence of the reference of the pronoun in the interpretation of the noble prophetic hadith. The importance of the current study is that it studies the pronoun and the cases of reference in the noble prophetic hadith from Sahih Muslim. Therefore, the study relied on the descriptive inductive method, and it determined the reference of the pronoun in the noble prophetic hadith narrated with the words of the Messenger, may God bless and grant him peace, then to clarify the cases in which the reference of the pronoun came and the role of these cases in the semantic aspect, by applying the steps of scientific research in the analytical aspect. The most important results reached by the study: The Prophet used most of the references mentioned in the study with the pronoun in his speech, except for one case, which is the post-reference of the genitive pronoun with the word (rubba). Most of the references in both topics were internal predicate, and the least of them were external situational references in several hadiths. The Prophet used these references for different meanings, such as the intention of generality, or specificity, or drawing attention to a praiseworthy or reprehensible matter, or to specify an intended meaning. The reference in some references came back to the concept of the sentence before it. The references contributed to clarifying the intended meanings of the text, as it linked its parts and clarified its intended meaning. The article and the situation played a prominent role in clarifying the reference and specifying its intended meaning.

Keywords: Reference, pronoun, reference of the pronoun, meaning.

المقدمة:

يشكل مرجع الضمير في اللغة العربية مكوناً جوهرياً في بناء النصوص وفهمها، خاصة في النصوص الدينية التي تتطلب تفسيراً دقيقاً لتجنب التأويل الخاطئ؛ فاللغة العربية هي لغة تركيبية تعتمد بشكل كبير على مجموعة من الأدوات التي تساعد في ربط الجمل وتوضيح المعاني، من بين هذه الأدوات، تأتي الضمائر التي تؤدي دوراً أساسياً في الإشارة إلى الفاعل أو المفعول به دون الحاجة إلى تكرار الأسماء، مما يسهم في إضفاء سلاسة على النصوص؛ مما يعزز من قدرة اللغة العربية على التعبير عن الأفكار بدقة ووضوح.

وتتمتع الأدوات اللغوية مثل الضمائر بأهمية كبيرة في اللغة العربية، حيث تسهم في تحقيق الترابط والتماسك النصي، وتزيد من فاعلية التعبير. إن الضمائر، على سبيل المثال، تعد من أهم الأدوات في اللغة، لأنها تسهم في تجنب التكرار الممل للاسم الذي يعود عليه الضمير؛ فهي تعطي الجمل طابعاً أكثر سلاسة وتجعل النصوص أقصر وأكثر وضوحاً، واستخدام الضمائر كذلك يتيح للكاتب أو المتحدث الحفاظ على تدفق الكلام بشكل طبيعي دون انقطاع؛ مما يجعل الرسالة تصل بشكل أكثر فاعلية.

مشكلة الدراسة:

تتجلى مشكلة الدراسة في الجانب الذي يحيط بفهم مرجع الضمير في النصوص العربية، خاصة تلك التي تتضمن نصوصاً دينية، مثل الحديث النبوي، وغالباً ما يكون للضمائر دور محوري في تحديد المعاني المقصودة من النص والحالات التي يأتي عليها المرجع، إلا أن غموض مرجعها قد يؤدي إلى تفسيرات غير دقيقة أو متباينة. بناءً على ذلك، جاءت فكرة الدراسة لاستكشاف هذه الأدوات اللغوية في أحاديث صحيح مسلم المروية بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم لتحديد مدى تأثيرها على تفسير النصوص وفهمها.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن جملة من الأسئلة، نذكر منها:

1. ما مرجع الضمير في أحاديث صحيح مسلم؟
2. كيف يؤثر استخدام الضمائر في فهم وتفسير الحديث النبوي؟
3. ما الأنماط اللغوية السائدة في استخدام الضمير في النصوص النبوية؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية المنهج الوصفي الاستقرائي، إذ حددت دراسة مرجع الضمير في الحديث النبوي الشريف المروي بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم بيان الحالات التي جاء فيها مرجع الضمير ودور هذه الحالات في الجانب الدلالي، وذلك بتطبيق خطوات البحث العلمي في الجانب التحليلي.

ومما ذكر أنفا جاءت فكرة البحث الموسومة بـ (مرجع الضمير: دراسة تطبيقية في الحديث النبوي الشريف "صحيح مسلم نموذجًا")، وقد جاء البحث مكونًا من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

فالتمهيد تناول تعريفًا بالضمير ومرجع الضمير وحالاته وأهمية الضمير.

والفصل الأول تحدث عن مرجع الضمير في الحديث النبوي الشريف والإحالة القبلية والبعدية للضمير ودلالاته وحذف مرجع الضمير ودلالاته.

أهداف الدراسة:

1. دراسة الحالات المتعلقة بمرجع الضمير في الحديث النبوي الشريف المروي بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم من صحيح مسلم.
2. بيان كيفية ورود مرجع الضمير في الحديث النبوي الشريف المروي بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم من صحيح مسلم.
3. تحليل مدى تأثير مرجع الضمير في تفسير الحديث النبوي الشريف.

أهمية الدراسة:

تسهم الدراسة في توضيح دور الضمائر في بناء المعنى داخل النصوص العربية، خاصة النصوص الدينية، كما أنها تعمل على تحليل هذه الأدوات التي تفتح المجال لفهم أعمق للبنية اللغوية وتطبيقاتها في تفسير النصوص، وتوفر الدراسة أداة تحليلية مهمة لفهم النصوص الدينية، مما يسهم في تعزيز دقة تفسير الأحاديث النبوية وتجنب التأويلات غير الصحيحة، ويُعد البحث إضافة جديدة للمكتبة العلمية العربية، إذ تسلط الضوء على جانب مهم من الدراسات اللغوية والشرعية التي لم تُتناول بشكل كافٍ في الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

1- "التماسك النحوي في الحديث النبوي الشريف- نماذج من صحيح مسلم"، للباحثة أحلام هوييرة،
2015م

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التماسك النحوي في الحديث النبوي من خلال نماذج من صحيح مسلم. تركزت الدراسة على الأدوات اللغوية التي تسهم في تحقيق التماسك مثل الوصل، الفصل، والإحالة، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج المهمة والتي كان من أبرزها؛ أن التماسك في النصوص النبوية يعتمد على استخدام دقيق للعناصر النحوية، مما يعزز من فهم النصوص، ويبرز غنى اللغة العربية.

2- "الاسم الموصول وأثره في اتساق نصوص الحديث النبوي الشريف: كتاب الإيمان أنموذجاً" فاطمة الزهراء نوري، 2017م

تناولت الدراسة مسألة من أهم قضايا لسانيات النص وهي قضية الاتساق معياراً نصياً، وهدفت هذه الدراسة إلى: كشف مدى إسهام الأسماء الموصولة في دلالة جمل النص وعناصره اللسانية، وكيف يمكن فهم هذا الاتساق عن طريق ورودها ضمن نصوص الحديث النبوي الشريف وأدائها للوظيفة الإحالية، سواء أكانت قبلية أم بعدية. وقد أفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في المنهجية وآلية المعالجة، وتختلف عنها في كونها تؤكد جانب الربط للضمير والاسم الموصول في بنية الحديث النبوي الشريف ودورها الدلالي فيه.

التمهيد:

مفهوم الضمير لغة واصطلاحاً:

الضمير لغةً: من ضمّر، جاء في العين: "الضميرُ: الشيءُ الذي تُضمّره في ضمير قلبك"⁽¹⁾. وقال ابن فارس (ت: 395هـ): "الضَّادُ وَالْمِيمُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى دِقَّةٍ فِي الشَّيْءِ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى غَيْبَةٍ وَتَسْتُرٍ... فمن الأول: ضمّر الشيء ضموراً إذا هزل وخف لحمه، ورجلٌ ضمّر: خفيف الجسم، ومن الآخر المال الضمّار: الغائب الذي لا يُرجى، وكُلُّ شَيْءٍ غَابَ عَنْكَ فَلَا تَكُونُ مِنْهُ عَلَى تَقَّةٍ فَهُوَ ضِمَارٌ"⁽²⁾. وقال في اللسان: "الضميرُ: السرُّ وداخلُ خاطر"⁽³⁾.

¹ الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ت، الرياض: دار ومكتبة الهلال، 41/7.

² ابن فارس، أحمد بن فارس (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، 1979م، بيروت: دار الفكر، مادة (ضمير) 371/3.

³ بن منظور، محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، تحقيق: اليازجي وجماعة من اللغويين، ط3، 1414هـ، بيروت: دار صادر، مادة (ضمير) 263/3.

وعلى ما ذكر آنفا نجد أن هذه المادة اللغوية فيها دلالة على أمرين؛ الأول: الضعف والهزال، والثاني: الخفاء والستر، والوجهان كلاهما ينطبقان على الضمير، فهو من جهة قليل الحروف كالتاء من (فعلت)، ومستتر خافٍ من جهة أخرى، كالضمير المستتر في قولنا: (لا تيأس فإن الله سيجبرُ كسرك يومًا) ففي كلا الفعلين (تياَس، سيجبرُ) ضمير مستتر.

والضمير فعيل بمعنى اسم مفعول مُفْعَل من أضمرت الشيء فهو مُضْمَرٌ وضمير، وهما بمعنى واحد، لأنك تخفيه وتستره، وإطلاقه على الضمر البارز توسع، وهو اصطلاح بصري، أما الكوفيون، فيطلقون عليه (كناية ومكنياً) لأنه ليس بصريح، والكناية ضد التصريح.⁽¹⁾

أما اصطلاحًا، ففسره السهيلي (ت 581هـ) بأنه: "عبارة عن الاسم الذي أضر استغناء عن لفظه الظاهر"⁽²⁾، ويرى السكاكي (ت 626هـ) أنه: "عبارة عن الاسم المتضمن للإشارة على المتكلم أو على المخاطب أو على غيرهما بعد سبق ذكر"⁽³⁾، وقال ابن الحاجب معرفًا بالضمير: "يُحْدُ المضمر بأنه: ما كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب بقرينة"⁽⁴⁾.

وبالنظر إلى التعريفات الأنفة الذكر نرى أنها ومع تباين بعض ألفاظها، فهي تصب في بحر واحد، فقد اجتمعت كلها على أن الضمير: اختزال لاسم ظاهر مذكور سابقًا بلفظ جامد، ويكنى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب؛ والغرض من هذا الضمير: "اختصار الكلام وإزالة اللبس، وذلك أنك لو أعدت لفظ الظاهر لم يعلم أن الثاني هو الأول وفيه أيضا إطالة كقولك جاءني زيد فقلت له ولو قلت فقلت لزيد لم يعلم أن زيدا الثاني هو الأول"⁽⁵⁾.

المبحث الأول: الإحالة القبلية للضمير ودلالته

الإحالة لغة: جاء في اللسان: والمُحَال مِنَ الْكَلَامِ: مَا عُدِلَ بِهِ عَنْ وَجْهِهِ. وَحَوْلَهُ: جَعَلَهُ مُحَالًا. وَأَحَال: أَتَى بِمُحَالٍ. وَرَجُلٌ مِحْوَالٌ: كَثِيرٌ مُحَالٌ الْكَلَامِ. وَكَلَامٌ مُسْتَحِيلٌ: مُحَالٌ. وَيُقَالُ: أَحَلَّتْ الْكَلَامَ

¹ الأزهري، خالد بن عبد الله (ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، ط1، 2000م، بيروت: دار الكتب العلمية، 97/1؛ الصبان، محمد بن علي (ت 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، د.ت، القاهرة: المكتبة التوفيقية، 187/1.

² السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت 581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، 1992م، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 170.

³ السكاكي، يوسف بن أبي بكر (ت 626هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، ط2، 1987م، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 66.

⁴ ابن الحاجب، عثمان بن عمر الدويني (ت 646هـ)، الإيضاح في شرح الشافية الكافية، تحقيق: موسى العليبي، د.ت، بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 459/1.

⁵ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط1، 1995م، بيروت: دار الفكر، 474/1.

أَجِيلُهُ إِحَالَةٌ إِذَا أَفْسَدَتْهُ¹. وهي مصدر من الفعل (أحال)، ومنه أحال الدين على غيره أي أتبعه إياه، أي حوله إلى غيره، وألحقه به، قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ أَحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ مَا قَدْ دَفَعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ"².

ونرى مما ورد أنفاً أن الإحالة لها معنيان؛ الأول: التحويل من شيء إلى شيء، والثاني: الإتيان والإلحاق، وكلا المعنيين يشكلان معنى الإحالة في الضمير، فإنك تحول المحال إليه من اسم ظاهر إلى مضمرة، وتتبع المضمرة إلى الظاهر أي تتبعه إلى المحال إليه، وتلحقه به، ليشير إليه وينوب عنه.

أما الإحالة اصطلاحاً: فقد عرفها الزناد بأنها: "قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى، مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، فشرط وجودها هو النص، فهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما، وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر، ولذلك تتميز بالإحالة على المدى البعيد"³.

ولا يمكن التسليم بهذا التعريف في الكلية، فبعض الضمائر قد تحال إلى غير مذكور، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ، فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ"⁴. فالهاء في (لِرُؤُوتِهِ)، والضمير المستتر في (غُمِّيَ) عائدة جميعها على غير مذكور وهو (الهلال).

فالإحالة بالضمير على هذا: لفظة ناقصة الدلالة تستمد دلالتها من لفظة تفسرها، قد تكون قبلها وهو الأغلب، أو بعدها وهو الأقل، وقد تكون خارجية تفهم من مقتضى الحال والمقام.

وتقسم الإحالة إلى قسمين:

- الإحالة المقامية: وتسمى الإحالة الخارجية أو السياقية، وقد عرفها دي بوجراند أنها: "الإتيان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور في النص مطلقاً، غير أنه يمكن التعرف إليه من سياق الموقف"⁵.

¹ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: البازجي وجماعة من اللغويين، ط3، 1414هـ، بيروت: دار صادر، مادة (ضدد) 263/3.
² مسلم، مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، 1955م، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، حد (1564) 1197/3، بلفظ "أتبع"، وورد لفظ أحيل في: الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت 321هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، 1994م، بيروت: مؤسسة الرسالة، حديث (2755) 178/7. وانظر: الأصبهاني، إسماعيل بن محمد (ت 535هـ)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد الرحيم بن محمد العزاوي، ط1، 2021م، الكويت: دار أسفار، 188/4.

³ الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص 118.

⁴ مسلم، صحيح مسلم، حد (1081) 762/2.

⁵ بوجراند، روبرت دي، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، ط1، 1998م، القاهرة: عالم الكتب، ص 301.

• الإحالة النصية: وهي تعني أن مرجع المحيل موجود في النص أو هي إحالة على عنصر لغوي وارد في الملفوظ¹. وهي قسمان:

- الإحالة القبلية: الإحالة القبلية أو الإحالة على سابق؛ وهي عودة الضمير على مفسر سبقه في اللفظ، إذ يجري تعويض هذا المفسر بالضمير، أي أنه يحل حيث كان سيحل².
- الإحالة البعدية: وتسمى الإحالة البعدية أو الإحالة على لاحق، وهي تحيل إلى عنصر لاحق في النص؛ أي أنها تعود على مفسر سيأتي بعدها، فتعوضه بداية، وتستعمل هذه الإحالة لجذب المتلقي إلى دائرة الانتظار والتوقع³.

وبالنظر إلى التعريفات آنفة الذكر نجد أن التعريفات مرتبطة لغويًا بموقع المحال إليه، فالقبلية يكون المحال إليه فيها قبل الضمير المحيل، والبعدية يكون المحال إليه فيها بعد الضمير، وكلاهما نصيان؛ لأن المحال إليه مذكور في النص ذكرًا صريحًا، أما الخارجية فإن اللفظ المحال إليه لا يكون مذكورًا في النص.

إذن فالإحالة قسمان رئيسيان: الأول نكري، أي أن اللفظ الذي يحيل إليه المضمير مذكور في النص، فيكون جزءًا مكونًا له، وقد يذكر قبل المحيل، نحو: جاء العيد ففرحنا به، فالهاء في (به) عائدة على مذكور قبلها وهو لفظ (العيد). وقد يذكر بعد المحيل، نحو: إنها الحياة مليئة بالمفاجآت، فقد عادت الهاء في (إنها) على لفظ (الحياة) وقد تكررت بعدها. والقسم الثاني من الإحالة غير نكري؛ أي أن اللفظ المحال إليه غير مذكور في النص، إنما يفهم من المقام والملابسات المحيطة بالنص، نحو قول الحسن: «أما والله ما حلَّ لهم قتلُهُ، أما والله ما حلَّ له خُروجهُ»⁴، فقد أحال إلى غير مذكور في عدة مواضع؛ ففي لفظ (لهم) أحال إلى من قتلوا أخاه الحسين رضي الله عنه، أما الضمائر في (قتله، وله، وخروجه) وهي (الهاء) فقد عادت إلى الحسين رضي الله عنه وهو غير مذكور كذلك، وقد دل السياق الخارجي عليها كلها، إذ روي هذا القول عن الحسن رضي الله عنه عندما بلغه مقتل أخيه.

وقد نجد أن مرجع الضمير واضح جلي، لا يتطلب مزيد تفكير، نحو: وجدت النحو علمًا مفيدًا، فتعلمته، فالهاء في لفظ (فتعلمته) عائدة على النحو، ولا يتطلب معرفة ذلك كثير تدقيق، فهو من الوضوح والبيان ما يجعله يسير الفهم، إلا أن مرجع الضمير قد يراد لمعرفته أكثر من ذلك، نحو:

¹ محمد، عزة شبل، علم لغة النص: النظرية والتطبيق، ط2، 2009م، القاهرة: مكتبة الآداب، ص 123.

² الزناد، نسيح النص، ص119.

³ الزناد، نسيح النص، ص119، وانظر: عبدالله، مفلح، الوظائف الإحالية للضمائر الشخصية في رسالة المعاش والمعاد للجاحظ، 2016م، مجلة مقاليد، 10، ص179 - 192.

⁴ ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم (ت 238هـ)، مسند اسحق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، ط1، 1991م، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، حد (1898) 131/4.

يسرّ المعلم إليّ العلم وسهله ليّ فأحبيته، فقد يكون الضمير الهاء في (أحبيته) عائداً على العلم وقد يكون عائداً على المعلم، ويأتي هنا دور القواعد والقرائن في بيان مرجعه، فمن القواعد التي تقررت عند المفسرين أن "الأصلُ عَوْدُهُ الضمير عَلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ"¹، فعلى هذا فالهاء عائدة إلى العلم، ولكن لو علمنا أن أحدا سأل القائل؛ لَمْ أَحَبَبْتَ معلمك؟ حينها سنرجع الضمير إلى (المعلم).

أولاً: الإحالة على أقرب مذكور

بالرغم من أن الضمير من المعارف²، إلا أنه محتاج إلى مرجع يفسره ويوضحه، والأصل في هذا المرجع أن يكون واحداً، وأن يتقدم على الضمير إلا أن يكون تأخره حكماً، وأن يكون الأقرب، خاصة إذا تعدد ما يصلح أن يكون مرجعاً³، إلا أن يوجد دليل يوجهه إلى غيره، وألا يكون الأقرب مضافاً إليه؛ إذ لا يوجه الضمير إلى المضاف إليه إلا بدليل⁴، ومن الأحاديث التي أحيل فيها الضمير على أقرب مذكور:

- عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الإيمان بضعٌ وسِتُونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَدَى عَنِ الطَّرِيقِ، والحياة شعبة من الإيمان"⁵.

فالضمير في (فَأَفْضَلُهَا) والضمير في (وَأَدْنَاهَا) عائداً على (شُعْبَةً) وهي إحالة محددة صريحة في عود الضمير، وقد عاد على أقرب مذكور، وقد أغنى الضمير عن تكرار الكلمة، وربط بين كلمة (شُعْبَةً) وبين جملة (قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ووضح أن هذه الجملة هي شعبة من هذه الشعب، وأنها أفضل شعبة، وكذا الضمير في (وَأَدْنَاهَا)؛ إذ ربط جملة (إِمَاطَةُ الْأَدَى عَنِ الطَّرِيقِ) بالشعبة، وقد أحدث الضمير تماسكاً نصياً عبر هذا الربط الذي بين للمخاطب تدرجات هذه الشعب ببيان أعلاها وأدناها.

- حديث تَمِيمِ الدَّارِيِّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الدِّينُ النَّصِيحَةُ" قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ "لِللَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَتِهِمْ"⁶.

¹ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، الإتيان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 1974م، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 337/2.

² قال بعض البصريين هو أعرف المعارف وهو رأي سيبويه، ولم يرد ذلك في كتابه، وقال الكوفيون أعرف المعارف اسم الإشارة، انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 581/2، وممن تابع الكوفيين ابن السراج، انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، 23/1.

³ حسن، النحو الوافي، 261/1.

⁴ الصبان، محمد بن علي (ت 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، 1997م، بيروت: دار الكتب العلمية، 162/1.

⁵ صحيح مسلم، حديث (35) 63/1.

⁶ صحيح مسلم، حديث (55) 74/1.

نجد أن الضمائر جميعها في الحديث محددة جلية، صريحة المرجح، فالضميران في (لكتابه، لرسوله) عائدان على لفظ الجلالة (الله) وهو أقرب مذكور، ودلالاتهما ربط الكتاب والرسول به والاقتصار عليهما، علاوة على الاختصار والتماusk النصي الذي أحدثاه، أما الضمير في قوله: (عامتهم)، فهو عائد على (المسلمين) وهو أقرب مذكور، وقد أغنى عن عطف الكلمة على المضاف، وأحدث تماسا بينها وبين المضاف إليه.

والنصيحة كلمة جامعة، بل هي من اختصر الكلام وأوجزه؛ إذ لا يوجد في كلام العرب كلمة تستوفي ما تستوفيه من المعاني، ومعناها حياة الحظ والخير للمنصوح له¹، وأصل الناصح الخالص من العسل وغيره، وهو نقيض الغش، ونصحت له أي أخصت وصدقت²، والناصح كذلك الخياط، فكأن الناصح يرأب بنصيحته الشقوق ويلم شعث أخيه، كما ينصح الخياط الثوب فيلم خرقة³، والترتيب اللغوي يقصر الدين في النصيحة، فهي قوامه وعماده⁴، وهي مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "الحج عرفة"⁵، فليس الحج كله عرفة، ولكن لعظم شأن وقوف عرفة ومكانته اختصر فيه الحج، وكذا النصيحة، فعمد الدين وقوامه على النصح والإخلاص، وقد ربطت الضمائر هذا المعنى الجليل بمن يجب فيهم النصح، وهم الله، فالنصح لله يكون بإخلاص الإيمان به، وإخلاص العمل كله إليه، وتنزيهه عن كل ما نسبه إليه أهل الشرك والإلحاد، والنصح لكتابه بالإيمان بأنه كلام الله، وتصديق ما جاء فيه، واتباع أوامره ونواهيه، وتلاوته، وتدبره، والنصح لرسوله بتصديق ما ثبت من سنته، والسير على نهجه، ونصرته، وتوقيره وإعظام حقه، والنصح لأئمة المسلمين يتحقق، بإعانتهم على الحق، وطاعتهم بالمعروف، أما النصيحة لعامة المسلمين، فتكون بإرشادهم إلى الحق، وبذل الجهد في أمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، والحديث من الأربعين النووية⁶.

وقد أدت الضمائر وظيفتها في ربط هذه المعاني بالجملة النواة (الدين النصيحة)، وأزالت اللبس الذي قد يتحقق من تكرار المضاف إليه، في الجملتين التاليتين، وقد أنتجت تماسا بين أجزاء النص، فقد ربطت أوله بوسطه وآخره، فردت كل المعاني المجملة في النصح وأسبغتها على بقية النص.

¹ المازري، محمد بن علي (ت 536هـ)، المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، ط2، 1988م، تونس: الدار التونسية للنشر، 293/1.

² ابن منظور، لسان العرب، مادة (نصح) 615/2.

³ المازري، المعلم بفوائد مسلم، 293/1.

⁴ الأصبهاني، شرح صحيح البخاري، 121/2.

⁵ الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته، ط3، 1988م، بيروت: المكتب الإسلامي، حديث (3172) 606/1.

⁶ المنجد، محمد صالح، شرح الأربعين النووية، ط1، 2020م، الرياض: مجموعة زاد، 164 - 184.

- حديث أبي هريرة: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ. وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ. وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ"¹.

في الحديث ضمائر متعددة، جاءت جميعها واضحة بيّنة، وهي قوله: (وهو مؤمن) ومع أن الضمائر متشابهة في الجمل كلها، إلا أن لكل ضمير مرجع يختلف عن الآخر، فمرجع (هو) الأول (الزاني)، ومرجع الضمير (هو) الثاني، (السارق)، ومرجع (هو) الثالث، (شارب الخمر) المفهوم من جملة (يشرب الخمر)، وفي جملة (يشربها) ضمير مستتر يعود كذلك على المفهوم من جملة (يشرب الخمر).

يوضح النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث أن المؤمن مكتمل الإيمان، لا يأتي الزنا أو السرقة أو شرب الخمر وهو كامل الإيمان، بل يكون في حال ارتكابه تلك المعاصي ناقص الإيمان، قال النووي: "وَهَذَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُطْلَقُ عَلَى نَفْيِ الشَّيْءِ وَيُرَادُ نَفْيُ كَمَالِهِ وَمُخْتَارِهِ"²، وفيه دلالة على أن الإيمان ينقص بالمعاصي.

وقد بينت الضمائر في النص حال المسلم عند ارتكابه لتلك المعاصي، وأنه ينتفي عنه كمال الإيمان في تلك الأوقات، وقد ربط الضمائر بين الجملة النواة والجملة التي تلت الضمير؛ فربط الضمير (هو) بين جملة (لا يزني...)، وبين حاله في أثناء الفعل، وكذلك بين جملة (لا يسرق...) والحالة الإيمانية للسارق في أثناء فعله، أما الضمير المستتر في (يشربها)، فقد أفاد العموم، أي كل من يشرب الخمر.

ثانياً: الإحالة إلى أبعد مذكور

تقرر أن الأصل في الضمير أن يرجع إلى أقرب مذكور، وقد يعود على الأبعد في موضعين³:

- الأول: وجود دليل يتعين معه الأبعد، نحو: جاءت هند ورجل فأكرمتها، ففي مثل هذه الجملة تتعين الإحالة إلى أبعد لأن الضمير (ها) مؤنث؛ لذا تعين أن يعود على (هند).
- الثاني: أن يكون الأقرب مضافاً إليه، نحو زراني والد محمد فأكرمته، أي أكرمت الوالد، فلا يكون مرجعاً إلا في لفظتي (بعض وجميع) فالأغلب عندئذ عودته إلى المضاف إليه، وقد يكون المضاف إليه مرجعاً بدليل، نحو: قطفت ثمر الشجر ثم رويته، فإن الثمر لا يروى بل الشجر.

- حديث أبي هريرة عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "سَبْعَةٌ يَظْلَهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا لِلَّهِ، ظِلُّهُ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ. وَشَابٌّ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ. وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ. وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ،

¹ مسلم، صحيح مسلم، حد (57) 76/1.

² النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، 1392هـ، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 41/2.

³ حسن، النحو الوافي، 1/261.

اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ. وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ. وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالَهُ. وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا، ففَضَّتْ عَيْنَاهُ¹.

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث سبعة الأصناف الذين يستظلون في ظل الله يوم القيامة، ووضح صفات الأعمال التي استحقوا بها هذه المنزلة الرفيعة، وفي الحديث ضمائر متعددة، فمنها الظاهر كالهاء في قوله (ظله) وهي عائدة على لفظ الجلالة، ومنها المستتر كالذي في قوله (نشأ) أي هو، هذه الضمائر جميعها جلية بينة، إلا الضميرين المجرورين (الهاء) قوله في: (وَرَجُلَانِ تَحَابًا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ)؛ إذ يحتمل في الضميرين أن يعودا إلى أمرين:

أ. لفظ الجلالة (الله)، وهو أقرب مذكور.

ب. لفظ (الحب) المدلول عليه من الفعل (تحابا).

وكان حق الضمير أن يحال إلى المذكور الأقرب، ولكنه أحيى إلى المصدر المفهوم من الفعل، ولم يختلف شرح الحديث في مرجع الضمير إلى الحب المفهوم من الفعل تحابا، قال النووي: "اجْتَمَعَا عَلَى حُبِّ اللَّهِ وَافْتَرَقَا عَلَى حُبِّ اللَّهِ"²، وهو كذلك قول ابن حجر³. وقال ابن علان: "والمشار إليه ومرجع الضمير هو الحب المدلول عليه بقوله تحابا"⁴، أي اجتمعا على الحب الديني الصادق، الخالص من شوائب المصالح، المبرأ من أغراض الدنيا، ولم يقطع علاقتهما عارض من عوارض الدنيا، ولم يفترقا لأجله، بل افترقا وهما يودان بعضهما.

وقد أسهم الضمير في التماسك النصي بربط الضمير بين المحبة ولفظ الجلالة من جهة، وبين الاجتماع والافتراق من جهة أخرى، فأغنى بذلك عن الإضافة؛ إذ عمل الضمير على قصر العلاقة بينهما على المحبة في الله، فكان حبهما لله مدار العلاقة بينهما اجتماعاً وافتراقاً، وعلاوة على ما أحدثه الضمير من ربط بين عناصر جملة، قد اختصر الضمير ألفاظاً لم يحمها النص لفظاً، فالأصل (اجتمعا على حب الله وافترقا على حب الله)، ولفظ (حب الله) مفهوم من مضمون الضمير وما عاد عليه.

¹ مسلم، صحيح مسلم، حد (1031) 715/2.

² النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 7/121.

³ العسقلاني، فتح الباري بشرح البخاري، ط1، 1390هـ، القاهرة: المكتبة السلفية، 2/145.

⁴ ابن علان، محمد علي بن محمد (ت 1057هـ)، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، ط4، 2004م، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 3/248.

- حديث أبي هريرة؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ، لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ. وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصَّبْحِ، لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوًا"¹.

في قوله: (يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ) الضمير المجرور (الهاء) يمكن أن يحال إلى مرجعين:

1. الصف الأول، وهو أقرب مذكور؛ أي لاستهّموا على الصف الأول، فأشرك النداء مع الصف الأول في الفضل، وخص الصف الأول بالاستهتام.
2. المعنى المفهوم من النداء والصف الأول وهو الثواب، ولو كان لكان عليهما، والمعنى لو علم الناس الثواب في النداء والصف الأول لاقتنعوا على هذا الثواب، وذلك لعظمه.
3. الاسم الموصول (ما)، وهو أبعد مذكور، والمعنى أن الناس لو عرفوا الذي في النداء والصف الأول من الخير لاستهّموا عليه، وهو قريب مما سبقه.

وقد اختلف المفسرون في مفسر الضمير، على ثلاثة أوجه:

منهم من رأى أنه يعود على المعنى المفهوم من النداء والصف الأول، كأبي الوليد الباجي²، قال القاضي عياض: "الضمير للأجر والثواب المضمّر أو على الفعل المضمّر، أي لو يعلم الناس ثواب الدعاء والصف الأول... والاستهتام هنا على وجه التمثيل والاستعارة لتحصيله السابق"³، وابن حجر، والنووي⁴، وحجتهم أنه لا يجوز لضمير الواحد أن يرجع إلى الاثنين، وأن الضمير إذا كان راجعاً على الصف الأول وحده بقي النداء بلا جواب، فوجب أن يعود على (الأجر والثواب) المفهومين من السياق، وقال أبو العباس القرطبي: "لأنه إن رجع إلى الصف بقي النداء ضائعاً لا فائدة له"⁵. وفيه نظر، فقد يعود الضمير المفرد على أحد المذكورين مع أن كليهما مقصود⁶، ومن ذلك قوله تعالى: "وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ" [التوبة: 62]، والأغلب إعادته إلى الثاني، ومنه قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ" [يونس: 5]، وقوله: "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ"

¹ مسلم، صحيح مسلم، حديث (437) 235/1.

² الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ط1، 1332هـ، القاهرة: مطبعة السعادة، 132/1.

³ القاضي عياض (ت 544هـ)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: يحيى إسماعيل، ط1، 1998م، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والتشيعر والتوزيع، 348/2.

⁴ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 158/4.

⁵ القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محي الدين ديب مستو وآخرين، ط1، 1996م، دمشق: دار ابن كثير، 64/2.

⁶ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1957م، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركائه، 31/4.

وَأَلْفِضَةً وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ" [التوبة: 34]، فقد أعاد الضمير على الفضة لأنها أقرب مذكور، مع أن الكنز لكليهما، وقد يكون مرجع الضمير المكنوز المفهوم من (يكنزون)¹.

ومن حججه أيضاً أن المسلمين اقترحوا على الأذان بعد فتح القادسية²، وأن الضمير قد ورد مثني في بعض الروايات³.

ومنهم من رأى أن مرجعه أقرب مذكور أي (الصف الأول)، قال ابن عبد البر: "قَالَهَا فِي (عَلَيْهِ) عَائِدَةٌ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَا عَلَى النَّدَاءِ وَهُوَ حَقُّ الْكَلَامِ أَنْ يُرَدَّ الضَّمِيرُ مِنْهُ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ وَلَا يُرَدُّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ"⁴، وتابعه على ذلك أبو بكر ابن العربي⁵، والزنداني⁶.

أما إحالته إلى الاسم الموصول (ما)، فهو رأي ابن علان، يقول: "وإفراد الضمير لعوده على «ما» العائد هو إليها أو تنزيلاً له منزلة اسم الإشارة"⁷.

أما قولهم إن الإحالة على الصف الأول وحده يؤدي إلى خروج (النداء) من المعنى؛ إذ لا فائدة لذكره فمردود، لأنه وإن خرج من الاقتراع، فإنه لم يخرج من الفضيلة، وفي ذكره إشارة إلى التذكير إلى الصلاة، ومع أن للنداء فضائل كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم: "الْمُؤَدِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ"⁸، وقول عمر رضي الله عنه: "لَوْ كُنْتُ أُطِيقُ الْأَذَانَ مَعَ الْخِلَافَةِ لَأَذَّنْتُ"⁹، إلا أنه لا مفاضلة فيه كالصف الأول.

على ذلك فالراجح أن الضمير عائد إلى الصف الأول؛ وذلك لأمر:

- الأول: أنه لا مفاضلة كما قلنا في الأذان؛ لأنه إشعار بدخول وقت الصلاة، أما الصف الأول ففيه مفاضلة، وقد أكد النبي في الحديث الصحيح أن القرعة تكون في الصف الأول، فعن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ قال: "لَوْ تَعَلَّمُونَ (أَوْ يَعْلَمُونَ) مَا فِي الصَّفِّ الْمَقْدَّمِ، لَكَانَتْ قُرْعَةً". وَقَالَ ابْنُ حَرْبٍ "الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَا كَانَتْ إِلَّا قُرْعَةً"¹⁰.

¹ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 31/4.

² المرجع السابق، 30/4.

³ ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م، 166/13.

⁴ ابن عبد البر، الاستدكار، تحقيق: سالم عطا ومحمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، 378/1.

⁵ ابن العربي، المسالك في شرح موطأ مالك، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2007م، 320/2.

⁶ مظهر الدين الزيداني، المفاتيح في شرح المصابيح، تحقيق: جماعة من المحققين، الكويت: دار النوادر، ط1، 2012م، 36/2.

⁷ ابن علان، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، 521/6.

⁸ مسلم، صحيح مسلم، حديث (387) 290/1.

⁹ ابن عبد البر، الاستدكار، 1/376،

¹⁰ مسلم، صحيح مسلم، حديث (439) 326/1.

- الثاني: أن الرواية التي جاءت بتثنية الضمير لم ترد إلا عند أحمد، وباقي الرواة بضمير المفرد.
- الثالث: قولهم بأن المسلمين اقتنعوا على الأذان يوم القادسية رده ابن عبد البر بقوله: "وَلِقَوْلِ سَعْدٍ وَجُوهٌ مُحْتَمَلَةٌ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا جَاءَ الْإِسْتِهَامُ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَا عَلَى الْأَذَانِ"¹.

أما دلالة الضمير على الصف الأول، فقد دلت على أن الاقتراع على الصف الأول جائز، وفيه إثبات القرعة مع تساوي الحقوق²، وقد أحدث تماسكا في النص؛ إذ ربط بين أول الكلام وآخره، فقد أغنى عن تكرار المرجع في موضعين، وأوضح أن (استهموا) التي بعده عائدة إليه، ومجيئه مفردا فيه أغنى عن الإتيان بكلام آخر، وفيه اقتصار الاقتراع على الصف الأول.

- حديث أبي قتادة وهو حديث طويل وفيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "...أَمَا لَكُمْ فِي أُسُوءَةٍ؟ ثُمَّ قَالَ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَقْرِيطٌ. إِنَّمَا التَّقْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْتَبِهُ لَهَا..."³.

في قوله: (فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْتَبِهُ لَهَا)، وفي قوله: (فَلْيُصَلِّهَا عِنْدَ وَقْتِهَا)، أحيل الضمير (الهاء) في (فَلْيُصَلِّهَا) وفي (لَهَا) على المذكور الأبعد وهو (الصلاة) في قوله: (لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ) وقد وردت (الصلاة) في الحديث مرتين؛ الأولى: المفرد فيها، أي التي ذهب وقتها وتركت ولم تُصل، والثانية: الصلاة التي جاء وقتها بعد الأولى، وقد دلت القرائن على ذلك، فقد وصفها بالتقريط وهو دليل على ذهاب وقتها، وقوله (يجيء وقت الصلاة الأخرى) فالصلاة الثانية ليست متروكة إنما حضر وقتها، وقوله (حين ينتبه) فقد دلت على أن المراد تأدية الصلاة الفائتة.

وقد جاء الضمير بديلاً للتكرار الذي قد يحدث اللبس، إذ لو أعيد لفظ الصلاة لالتبست المفرد فيها بالصلاة التي حانت، فجاء الضمير ليقصر الانتباه وتأدية الفائتة على الصلاة المتروكة التي ذهب وقتها وانقضى، وعاد الضمير إلى غير الأقرب بدلالة السياق، فالانتباه لا يكون إلا للشيء المنسي المتروك سهواً، وقد جاء (فليصلها) جواباً للشرط (من لم يصل)، فدل على أن المقصود بالضمير هو الصلاة الأولى؛ أي المنسية، وقد ربطت الضمائر بين المتعلقة ما أحدث تماسكاً نصياً عالياً، فإن الذهن لا يستحضر عند سماع الضمير إلا المحال إليه، ما يحدث فهماً عميقاً للنصوص.

¹ ابن عبد البر، الاستنكار، 378/1.

² الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، 1967م، القاهرة: دار المعارف، 566/3.

³ صحيح مسلم، حديث (681) 472/1.

- حديث جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ فِي مَنْجِدِهِ، فَلْيَجْعَلْ لِنَبِيِّهِ نَصِيبًا مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ خَيْرًا".¹

الضمير (الهاء) في (بيته) في قوله: (فإنَّ الله جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ...) يحتمل أن يحال إلى:

1. لفظ الجلالة (الله) وهو المحال إليه الأقرب.

2. المصلي المفهوم من الكلام المتقدم، وهو المحال إليه الأبعد.

الأصل في الضمير أن يحال إلى المذكور الأقرب، إلا أن في السياق ما يدل على إعادته إلى المذكور الأبعد، منها:

- أنه المأمور بجعل نصيب من صلاته في بيته.

- أن المقصود من البيت، منزل المصلي، إذ لو عادت الهاء في بيته إلى الله لكان المقصود به المسجد، وهو غير مقصود، ويدل عليه قوله: "فَلْيَجْعَلْ لِنَبِيِّهِ نَصِيبًا مِنْ صَلَاتِهِ"، إذ لا معنى لجعل النصيب في المسجد وقد صلى فيه صلاته المفروضة.

- أن الذي يجعل الخير في بيت المصلي هو الله عز وجل، بسبب صلاته في البيت.

قال أبو العباس القرطبي: "الضمير في بيته عائد على المصلي الذي تضمنه الكلام المتقدم".²

وقد زاد الضمير من التماسك النصي في النص، فهو بإحالاته إلى المذكور الأبعد وضح المقصود بالنصيب من الصلاة ومكان تأديتها.

- حديث عائشة رضي الله عنها أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ، مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ. فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟"³

الضمير (الهاء) والضمير المستتر (تقديره هو) في (وإنه ليدنو) مرجعها لفظ الجلالة (الله)⁴، وهو أبعد منكور؛ ولا يمكن أن يعود الضمير إلى (العبد)، أو (يوم) وإن كانا أقرب، فقد دلت القرائن السياقية في الحديث على أن مرجع الضمير لفظ الجلالة، من ناحية أنه هو الذي يباهي بعباده الواقفين في عرفة، وهو من يسأل عن مرادهم، فلا يتصور أن يفعل ذلك غيره.

¹ صحيح مسلم، حديث (778) 539/1.

² القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، 411/2.

³ مسلم، صحيح مسلم، حد (1348) 982/2.

⁴ القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، 460/3.

وقد أسهم الضمير في الاختصار وعدم التكرار لفظ الجلالة، وفي قصر الدنو على المحال إليه (الله)، وكذا التباهي المعطوف على الدنو، وربط عناصر النص بجملته النواة (يعتق الله)، ما زاد في تماسك نسيج النص، وبيان معناه، وإيضاح دلالاته على فضل يوم عرفة. وأن الله يحب هذا اليوم، فهو يباهي بعباده ويسأل عن مرادهم، وهو أعلم بذلك، لكن في ذلك زيادة في تباهيه في عملهم، فضلاً عن التقخيم الذي أحدثه للمحال إليه في (إنه)، فقد عمل عمل ضمير الشأن، فإن المستمع يتشوق لمعرفة صاحب الضمير، ثم يستحضره في ذهنه.

المبحث الثاني: الإحالة البعدية للضمير ودلالاته

الأصل في المحال إليه أن يتقدم على الضمير، فهو المفسر الذي يزيل غموضه، إلا أن النحاة أجازوا أن يتقدم الضمير على ما أحيل عليه، وذلك في ثلاث حالات: الأولى: أن يتقدم لفظاً ويتأخر رتبةً، وهو أن يتقدم لفظاً ويتأخر معنى ورتبةً؛ إذ يكتفي لصحة الضمير التقدم اللفظي، نحو: كتب دروسه الطالب، فالأصل: كتب الطالب دروسه، فقدمت الضمير على نية تأخيرها، فالأصل في مرتبة المفعول أن تكون بعد الفاعل، ونحو: أكرم المعلم طالبه، ولم ير النحاة بأساً في ذلك، إلا أنهم منعوا نحو: ضرب غلامه زيداً¹، وعلتهم في المنع كما قال ابن يعيش: "ولو قلت: "ضرب غلامه زيداً"، برفع "الغلام"، مع أنه متصل بضمير المفعول، لكان ممتنعاً؛ لأن الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظاً ومعنى، لأنّ الفاعل وقع أولاً وهي مرتبته، والشئ إذا وقع في مرتبته، لا يجوز أن يُنَوَّى بها غيرها"².

وممن أجازاه الأخفش (ت: 215هـ)، والطوال (ت: 243هـ)³، وابن جني (ت: 392هـ)، وابن مالك (ت: 672هـ)⁴.

وله في العربية شواهد كقول الشاعر⁵

جزى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٍ *** جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلَ

¹ ابن السراج، الأصول في النحو، 2/238.

² ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/203.

³ مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الله الطوال، نحويّ كوفي من الطبقة الرابعة، أخذ العلم عن الكسائي والفراء والأصمعي، انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، 1979م، بيروت: دار الفكر، 1/50.

⁴ ابن هشام الأنصاري، أوضاع المسالك إلى ألفية بن مالك، ط1، 2008م، الرياض: دار المغني للنشر والتوزيع، ص123.

⁵ اختلف في نسبة هذا البيت وأكثر الرواة على أنه لأبي الأسود الدؤلي، انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2/294.

ومثله قول مصعب بن الزبير¹:

لَمَا رَأَى طَالِبُوهُ مُضْعَبًا ذُعِرُوا *** وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ

وقول حسان بن ثابت يمدح مطعم بن عدي²:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخَذَ الدَّهْرَ وَاحِدًا *** مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقول الشاعر³:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ *** وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ

الثانية: أن يتأخر المحال إليه لفظا ويتقدم رتبة، وله حالات، منها:

- 1- أن يعود الضمير من المفعول المقدم إلى الفاعل المؤخر، نحو: خاف ربّه عمر⁴.
2. أن يعود الضمير من الخبر المقدم إلى المبتدأ المؤخر: نحو في عرينه الأسد، فقد أحيل الضمير في (عرينه) على متأخر لفظاً وهو (الأسد)، وجاز مثل ذلك لأن المبتدأ رتبته التقديم⁵.
- الثالثة: أن يتأخر مرجع الضمير عن الضمير لفظا ورتبة: وله حالات تسمى (مواضع التقدم الحكمي)⁶؛ وقد سبق الكلام عليها.

ولمواضع التقدم الحكمي حالتان:

- أن يحال الضمير على متأخر يفسره مفرد، كفاعل نعم وبئس، مثل: نعم قائدا نبينا، وكالضمير المتصل برّب، مثل: ربّه صديقاً؛ يمشي في حاجة إخوانه، وسنين ذلك.
- أن يحال الضمير على متأخر تفسره جملة، وهو ضمير الشأن، مثل: إنه العلم؛ يرفع شأن صاحبه.

أولاً: الإحالة على متأخر مفسره مفرد

وله خمسة مواضع:

¹ بدر الدين العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط1، 2010م، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 959/2.

² حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، ط2، 1994م، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 235.

³ قائله مجهول، انظر: شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية. 1/294،

⁴ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 585/2.

⁵ ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 943/2.

⁶ حسن، النحو الوافي، 259/1 - 261.

(1) **الأول:** فاعل نعم وبئس وأخواتهما، بشرط أن يكون ضميراً مستتراً مفرداً، وبعده نكرة تفسره؛ أي: تزيل إبهامه، وتبين المراد منه؛ لأنه لم يسبق له مرجع ولذا تعرب تمييزاً، نحو: نعم معلماً مشرفناً، فنعم فعل ماضٍ، فاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (معلمنا)، ومنه قوله تعالى: "بئس للظالمين بدلاً" [الكهف: 50]، والبصريون على أنهما فعلان، وتبعهم الكسائي وبعدهما غيرهم اسمين، والراجح أنهما فعلان لاتصالهما بتاء التانيث ولاستتار الضمير فيهما¹، وقد اختلف فيها، فمذهب جمهور النحاة أن فاعلها مضمرة ولا يعود على شيء قبله، وأن ما يفسره النكرة المنصوبة على التمييز، وقالوا إن ضميره واجب الإفراد، سواء أكان مفسره مفرداً أم مثني أم جمعاً، قال سيبويه: "واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرة في نعم، لا تقول: نعموا رجالاً"²، وأجاز ذلك الكسائي (ت 189هـ)³.

أما الكسائي، فيرى أنه لا إضمار فيها، وأن الفاعل هو الاسم الظاهر، وأن المنصوب حال، ووافقه الفراء إلا أنه يرى أن المنصوب تمييز⁴. ويرده دخول الناسخ عليه نحو: نعم رجالاً كان زيداً، ولو كان فاعلاً ما عمل فيه الناسخ⁵، وحذفه كما في قوله تعالى: "بئس للظالمين بدلاً" [الكهف: 50].
أما ما جاء من الأحاديث في هذا الباب:

- حديث عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "بئسما لأحدهم يقول: نسيته آية كيت وكيت، بل هو نسي، استذكروا القرآن، فلهو أشد تقصياً من صدور الرجال من النعم بعقلها"⁶.

ففي بئس ضمير مستتر في محل رفع فاعل، وقد أحيل إلى (ما) وهي نكرة منصوبة على التمييز، والمخصوص بالذم (يقول نسيته)، والتقدير بئس هو شيئاً قولك نسيته.

قال أبو العباس القرطبي: "ولا بدّ من ذكر الممدوح والمذموم تعييناً؛ كقولك: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو. فإن كان فاعلها مضمراً، فلا بدّ من ذكر اسم نكرة، ينصب على التمييز لذلك المضمرة، كقولك: نعم رجلاً زيد. وقد يكون هذا التفسير: ما"⁷، فما عنده هو المفسر.

¹ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 180/1.

² سيبويه، الكتاب، 179/2.

³ أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 180/1.

⁴ الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، 1998م، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2048/4.

⁵ الأندلسي، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندواوي، 2024م، دمشق: دار القلم، ط107/110.

⁶ صحيح مسلم، حديث (790) 544/1.

⁷ القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. 2/417،

وقال أبو حيان الأندلسي: "وَقَدْ أَعْرَبُوا: مَا، هُنَا تَمْيِيزًا لِذَلِكَ الْمُضْمَرِ الَّذِي فِي نَعْمٍ، وَقَدْرُوهُ بِشَيْءٍ. فَمَا، نَكْرَةً تَامَّةً لَيْسَتْ مَوْصُوفَةً وَلَا مَوْصُولَةً"¹.

أما دلالة الإحالة على متأخر في أفعال المدح والذم، فهي تشبه الإحالة في ضمير الشأن، فهي مقدرة بـ (هو)، ما يشعر المخاطب بعظم الحدث وفخامته، وقد أسهمت بدورها الإحالي في ربط عدة جمل في النص، فقد ربطت جملة الذم بجملة (يَقُولُ) وجملة (نَسِيْتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ)، فأحدثت بذلك تماسكاً عالياً في النص.

- حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. قَالَ: "كَانَتْ ثَقِيفُ حُلَفَاءِ لَبْنَى عُقَيْلٍ، فَأَسْرَتْ ثَقِيفُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَأَسَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعَضْبَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْوَتَاقِ. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! فَأَتَاهُ، فَقَالَ (مَا شَأْنُكَ؟) فَقَالَ: بِمِ أَعْدَتِي؟ وَبِمِ أَعْدَتِ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ فَقَالَ (إِعْظَمًا لِذَلِكَ) (أَعْدَتُكَ بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ ثَقِيفٍ) ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ فَنَادَاهُ. فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! يَا مُحَمَّدُ! وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَحِيمًا رَقِيبًا، فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَقَالَ (مَا شَأْنُكَ؟) قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ. قَالَ (لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمَلِّكُ أَمْرَكَ، أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ) ثُمَّ انْصَرَفَ، فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! يَا مُحَمَّدُ! فَأَتَاهُ فَقَالَ (مَا شَأْنُكَ؟) قَالَ: إِنِّي جَائِعٌ فَأَطْعِمْنِي، وَظَمَانٌ فَاسْقِنِي. قَالَ (هَذِهِ حَاجَتُكَ) فَفَدَى بِالرَّجُلَيْنِ. قَالَ: وَأَسْرَتْ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأُصِيبَتِ الْعَضْبَاءُ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْوَتَاقِ، وَكَانَ الْقَوْمُ يَرِيحُونَ نَعْمَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ بِيوتِهِمْ، فَأَنْفَلَتَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوَتَاقِ فَأَتَتْ الْإِبِلَ، فَجَعَلَتْ إِذَا دَنَتْ مِنَ الْبَعِيرِ رَعًا فَتَنَزَّكُهُ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعَضْبَاءِ، فَلَمْ تَرَعْ. قَالَ: وَنَاقَةٌ مُنَوَّقَةٌ، فَفَعَدَتْ فِي عَجْرِهَا ثُمَّ رَجَرَتْهَا فَأَنْطَلَقَتْ، وَنَذَرُوا بِهَا فَطَلَبُوهَا فَأَعَجَزَتْهُمْ. قَالَ: وَنَذَرْتُ لِلَّهِ؛ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ رَأَاهَا النَّاسُ. فَقَالُوا: الْعَضْبَاءُ، نَاقَةٌ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَتْ: إِنَّهَا نَذَرْتُ؛ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ (سُبْحَانَ اللَّهِ! بِئْسَمَا جَرَّتْهَا، نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ)².

فالضمير في بئس في قوله (بئسما جرَّتْهَا) أحيى على متأخر وهو (ما) وهي تمييز نكرة منصوبة، وهي كالتي في الحديث السابق، وفي الحديث دلالة على أن الضمير المستتر في (بئس) العائد على متأخر يفيد التعظيم، فقوله: (سبحان الله) وقوله: (نذرت لله إن نجَّاهَا اللهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا) تعظيم لفعلاها؛ فإنها ستجزي الناقة على حسن فعلها وتنجيتها بالحر.

(2) **الثاني:** الضمير المجرور بلفظة (رُبِّ)، ولا بد أن يكون مفردًا مذكرًا، وبعده نكرة تفسره وتزيل إبهامه الناشئ من عدم تقدم مرجع له؛ لذا تعرب تمييزًا، نحو: ربه معلما؛ يعين على الشدائد.

¹ الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: صدقي العطار وآخرين، 2000م، بيروت: دار الفكر، 689/2.

² مسلم، صحيح مسلم، حد (790) 544/1.

فالضمير "الهاء" عائد على (معلما)، وقد دخلت (رُبَّ) على هذا الضمير وهي لا تدخل إلا على النكرات - لأن إبهامه بسبب عدم تقدم مرجعه مع احتياجه إلى ما يفسره ويبينه، جعله شبيهاً بالنكرة.

ولم نجد في حديث النبي شاهداً في هذا الباب في أي نسخة من نسخ صحيح مسلم، ولا في كتب الأحاديث الأخرى.

(3) **الثالث:** الضمير المرفوع بأول المتنازعين؛ مثل: يجتهدون ولا يكسل الطلبة، فالضمير في (يجتهدون) أي (الواو) عائد على متأخر وهو (الطلبة)، وأصل الكلام (يجتهد ولا يكسل الطلبة) فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة (الطلبة) لتكون فاعلاً له وحده، ولا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركاً بين فعلين، فجعلت فاعلاً للثاني، وجعل ضميرها فاعلاً للأول. قال ابن هشام: "التنازع أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر"¹، نحو: ذهب ورجع عمر.

ولا في خلاف أعمال أي العاملين، ولكن اختلفوا في الاختيار، فذهب الكوفيون إلى أعمال الأول لسبقه، وذهب البصريون إلى أعمال الثاني لقربه². ولم نجد في حديث النبي شاهداً في هذا الباب في أي نسخة من نسخ صحيح مسلم، وفي البخاري:

- حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتُوَلِّيَ وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَنَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ. فَيَقَالُ انظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، أَبْذَلِكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ - قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا - وَأَمَّا الْكَافِرُ - أَوْ الْمُنَافِقُ - فَيَقُولُ لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ. فَيَقَالُ لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ. ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا النَّعْلَيْنِ»³.

إلا أنه روي بناء (تُوَلِّيَ) للمجهول في جميع نسخه، وقد ورد بالبناء للفاعل عند كثير من الرواة، قال ابن حجر: "كَذَا تَبَّتْ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ، فَقَالَ ابْنُ النَّيْنِ: إِنَّهُ كَرَّرَ اللَّفْظَ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَرَأَيْتُهُ أَنَا مَضْبُوطًا بِحِطِّ مُعْتَمَدٍ: وَتُوَلِّيَ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ اللَّامِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، أَي تُوَلِّيَ أَمْرَهُ

¹ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص. 200.

² المصدر السابق، ص 198-199.

³ البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: مجموعة من العلماء، الطبعة السلطانية 1311هـ، ط1، 1422هـ، بيروت: دار طوق النجاة، حد (1338) 90/2.

أَيُّ الْمَيِّتِ، وَسَيَّأْتِي فِي رِوَايَةِ عَيَّاشٍ بِلَفْظٍ: وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ. وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَعَبْرِهِ¹، وفي مسلم (تَوَلَّى) دون لفظ (ذهب)².

وعلى هذه الرواية فقد تنازع الفعلان (تولى، ذهب) في الفاعل (أصحاب)، الذي يكون فاعلا لأحد الفعلين إما الأول (تولى) لسبقه على قول الكوفيين، أو الأقرب (ذهب) على قول البصريين، وفي كلتا الحالتين، يوجد ضمير مستتر ينوب عن الفاعل في أحد الفعلين، ومهمة هذا الضمير ربط الفعلين بفاعل واحد، وليس بمعنى واحد؛ فإن التولي لا يستلزم الذهاب³، فمن هؤلاء من أعرض عنه وأدبر، ومنهم من ذهب وتركه، وقد أسهم الضمير في تماسك النص عبر ربط هذه المعاني جميعها بالجملة الرئيسية، فأنتج مشهداً يصور حال أصحاب الميت بعد دفنه، فأغنى عن التكرار والحشو في بنية النص.

4. الضمير الذي يبذل منه اسماً ظاهراً ليفسره؛ مثل: شرفنا حضوره المعلمُ فكلمة (المعلمُ) بدل من الهاء، وجاءت بعدها لتفسرها. ومثل: سلّمنا عليه المسافرُ، فالمسافر بدل من الهاء؛ لتوضيحها. ومما ورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم:

- حديث أبي هريرة؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ"⁴.

فإن الضمير (الواو) في (يتعاقبون) تقدم على مفسره (ملائكة)، وهو متأخر لفظاً ورتبة، فهو بدل من الضمير (الواو) والبدل من التوابع وحقه التأخير.

وهي مسألة خلافية، فمن الناحية من لا يجيز أن يكون المفسر بدلاً من الضمير، وممن أجازها سيبويه، قال: "وإذا قلت: ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلاً من هم"⁵، ومنهم من قال هي لغة بني الحارث، قال أبو العباس القرطبي تعقيباً على الحديث: "وقد تعسّف بعض النحويين في تأويلها وردّها للبدل، وهو تكلف مستغنى عنه، مع أن تلك اللغة مشهورة، لها وجه من القياس واضح يعرف في موضعه"⁶.

¹ العسقلاني، فتح الباري بشرح البخاري، 206/3، وانظر: بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ط1، 2001م، بيروت: دار الكتب العلمية، 205/8 - 206.

² مسلم، صحيح مسلم، حد (2870) 2200/4.

³ العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 144/8.

⁴ صحيح مسلم، حديث (632) 439/1.

⁵ سيبويه: الكتاب، 79/1.

⁶ القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، 260/2.

وجاء الضمير للدلالة على تأكيد تعاقب الملائكة واستمراريته وتكثيره، ووضح صورة هذا التعاقب؛ إذ جمع الضمير بين نوعين من الملائكة؛ المتعاقبين بالليل والمتعاقبين بالنهار، وقد أحدث تعظيماً لهؤلاء الذين يتعاقبون قبل ذكرهم، وأسهم في ترابط النص وتماسكه، فقد ربط بين الجملة الأساسية (يتعاقبون)، وباقي جمل النص، وصولاً إلى المعنى المطلوب، وهو المحافظة على الصلاة.

5. الضمير الواقع مبتدأ، وخبره اسم ظاهر بمعناه، يوضحه، ويفسر حقيقته؛ فكأنهما شيء واحد من حيث المعنى، مثل: هو العلم يرفع صاحبه، فكلمة (هو) مبتدأ خبره كلمة (العلم) المتأخره عنه.

ومنه قوله تعالى: (وَقَالُوا إِنَّمَا هِيَ إِلا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) [الأنعام: 29]، قال الزمخشري: "هذا ضمير لا يُعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إن الحياة إلا حياتنا، ثم وضع هي موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها، ومنه: هي النفس تتحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت"¹ وضعف ابن مالك ما مثل الزمخشري به، لإمكان جعل (النفس والعرب) بدلا من الضمير ويكون الخبر وقتئذ الجملة الفعلية (تتحمل وتقول)².

ويرى ابن هشام أن هناك وجهاً ثالثاً فيما مثل به الزمخشري وهو أن يكون الضمير (هي) في المثالين ضمير القصة³.

ومما ورد في هذا الباب من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

- حديث عبد الله بن مسعود؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي، إِلا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُونَ وَأَصْحَابٌ، يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ، يَقُولُونَ مَا لا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حبة خردل"⁴.

فالضمير في (إنها) يحتمل فيه أن يكون مرجعه (خلوف) المذكور بعده، وقد يكون ضمير القصة⁵، وقد جاءت (خلوف) مفسرة لهذا الضمير، ودلالاته التفضيم، وقد أحدث تماسكاً في النص وربطه أجزاء الجملة من جهة، وربطها بغيرها من الجمل السابقة؛ إذ يمكن أن يكون الضمير عائداً

¹ ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، 163/1.

² ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، 163/1.

³ الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، ط6، 1986م، دمشق: دار الفكر، ص636.

⁴ صحيح مسلم، حديث (50) 69/1.

⁵ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 28/2.

على (أمة) أو الطائفة المفهومة من (حواريون وأصحاب)¹، فهو بذلك أحدث ترابطاً بين جمل متعددة في النص.

ثانياً: الإحالة على متأخر مفسره جملة

وهو ضمير الشأن، ويسمى كذلك ضمير القصة وضمير الحديث، كقوله تعالى: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: 1]، ومثل: إنه العلم مراد النبهاء، فالضمير في «إنه» ضمير الشأن أو القصة، ويؤتى بهذا الضمير تنبيهاً على أهمية المعنى المعبر عنه بالجملة التي تليه. ومما ورد منه:

- حديث عمرو بن عبسة السلمي، وهو حديث طويل، وفيه: ...فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي عَمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ وَأَجْهَلُهُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَعِ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، ثُمَّ صَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ، حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بِالرُّمْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ، حِينَئِذٍ، تَسْجُرُ جَهَنَّمُ...»².

في قوله (فإنَّ، حِينَئِذٍ، تَسْجُرُ جَهَنَّمُ)، ضمير شأن محذوف وهو (الهاء)، وتقدير الكلام فإنه حينئذٍ، أي فإن الشأن والقصة إذ ذاك (تسجر جهنم)³، فمفسر الضمير جملة تسجر.

يأمر النبي صلى الله عليه وسلم الصحابي عمر بن عبسة السلمي بترك الصلاة في ذلك الوقت، قال النووي: «يَسْتَقِلُّ الظِّلُّ بِالرُّمْحِ أَي يَقُومُ مُقَابِلَهُ فِي جِهَةِ الشَّمَالِ لَيْسَ مَائِلًا إِلَى الْمَغْرِبِ وَلَا إِلَى الْمَشْرِقِ وَهَذِهِ حَالَةُ الْإِسْتِوَاءِ، وَفِي الْحَدِيثِ التَّصْرِيحُ بِالنَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ»⁴، وعلّة ذلك أن جهنم تسجر في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من أن الضمير محذوف إلا أنه أدى ما يؤديه ضمير الشأن المذكور، فقد أحدث عند السامع تشويقاً لمعرفة مفسره، وبين أهمية المعنى المعبر عنه بالجملة المفسرة له، وهو ما يؤدي إلى الالتزام بمقتضى الكلام، فالتحويل الذي أحدثه الضمير زاد في أهمية المطلوب، وقد ربط الضمير بين أجزاء الجملة السابقة والجملة التالية له، مع ربطهما بالموضوع الرئيس، وهو بيان مواضع استحباب الصلاة، والمواضع المنهي عنها.

¹ القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، 1/236.

² مسلم، صحيح مسلم، حد (50) 1/69.

³ ابن دقيق العيد (ت 702هـ)، شرح الإمام بأحاديث الأحكام، تحقيق: محمد خروف العبد الله، ط2، دمشق: دار النوادر، 2009م، 4/420.

⁴ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج6، ص116 - 117.

النتائج:

توصل البحث إلى نتائج مهمة، أبرزها:

1. تعدد الإحالات التي ينتجها الضمير، فقد يحيل إحالة قبلية على عنصر يسبقه، أو يحيل إحالة بعدية على عنصر لاحق يأتي بعده، وقد يحيل إلى غير مذكور يفهم من السياق الداخلي من النص أو من السياق الخارجي.
2. أن من الضمائر ما هو ظاهر المرجع لا يخفى على أحد، بخاصة عند الإحالة إلى أقرب مذكور كما في حديث: "...الله ولكتابه ورسوله.."، ومنها ما يحتاج إلى أعمال الفكر وتحليل السياق، بخاصة في الإحالة إلى الأبعد، والإحالة إلى عنصر خارجي.
3. تختلف الدلالة للضمائر باختلافها واختلاف الإحالات التي تؤديها والسياقات التي تنتظم فيها، فقد يأتي لبيان التفاوت والمفاضلة، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَدَى عَنِ الطَّرِيقِ"، أو للدلالة على العموم، كما في حديث: "... وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا...".
4. استعمل النبي صلى الله عليه وسلم في كلامه كل أنواع الإحالات بالضمير عدا واحدة، هي الإحالة البعدية للضمير المجرور بلفظة (رَبِّ).
5. للسياق الداخلي (المقال) والسياق الخارجي (المقام)، دور مهم في بيان مرجع الضمير، خصوصاً في الإحالة المقامية الخارجية، وفي الإحالات التي تحتمل عوده على مذكورين أو أكثر، كحديث: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا...".
6. تسهم قاعدة (أقرب مذكور) في جلاء مرجع الضمير، ففي أغلب الحالات تصدق هذه الحالة على الإحالة.

التوصيات:

1. ضرورة فهم الضمير في النصوص الشرعية.
2. ضرورة معرفة الفرق في استخدام الضمير في اللغة العادية والنصوص الدينية.
3. ضرورة توضيح دور السياق في تحديد مرجع الضمير.
4. ضرورة فهم تحليل دلالات الضمائر في الأحاديث من منظور بلاغي.
5. ضرورة التعرف على أمثلة مختلفة من الأحاديث النبوية المروية بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم و التي تساعد على الفهم بناءً على مرجع الضمير.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (1970): فتح الباري بشرح البخاري، ط1، القاهرة: المكتبة السلفية.
3. ابن حنبل، أحمد (2001): مسند الإمام أحمد بن حنبل، في شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
4. ابن دقيق العيد، محمد بن علي (2009): شرح الإمام بأحاديث الأحكام، في محمد خلوف العبد الله، ط2، دمشق: دار النوادر.
5. ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم (1991): بمسند إسحاق بن راهويه، في عبد الغفور البلوشي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان.
6. ابن علان، محمد علي بن محمد (2004): دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، ط4، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
7. ابن فارس، أحمد (1979): معجم مقاييس اللغة، في عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر.
8. ابن كثير، إسماعيل بن عمر (1997): البداية والنهاية، في عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، الرياض: دار هجر.
9. ابن منظور، محمد (1993): لسان العرب، في اليازجي وآخرين، ط3، بيروت: دار صادر.
10. ابن هشام الأنصاري (2008): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط1، الرياض: دار المغني للنشر والتوزيع.
11. ابن يعيش، يعيش بن علي (2001): شرح المفصل للزمخشري، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
12. أبو العباس القرطبي، أحمد بن عمر (1996): المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، في محي الدين ديب مستو وآخرين، ط1، دمشق: دار ابن كثير.
13. أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف (1913): المنتقى شرح الموطأ، ط1، القاهرة: مطبعة السعادة.

14. أبو بكر بن العربي (2007): المسالك في شرح موطأ مالك، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
15. أبو حيان الأندلسي (2024): التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، في حسن هندراوي، دمشق: دار القلم.
16. الألباني، محمد ناصر الدين (1988): صحيح الجامع الصغير وزياداته، ط3، بيروت: المكتب الإسلامي.
17. الأنصاري، جمال الدين ابن هشام (1963): شرح قطر الندى وبل الصدى، في محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.
18. بوجراند، روبرت (1998): النص والخطاب والإجراء، (ت. تمام حسان)، القاهرة: عالم الكتب.
19. الزناد، الأزهر (1993): نسيج النص، بيروت: المركز الثقافي العربي.
20. الزيداني، حسين بن محمود (2012): المفاتيح في شرح المصابيح، في لجنة مختصين، ط1، الكويت: دار النوادر.
21. سيبويه، عمرو بن عثمان (1988): الكتاب، في عبد السلام هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.
22. السيوطي، عبدالرحمن (1974): الإتيان في علوم القرآن، في محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
23. السيوطي، عبدالرحمن (1979): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، في محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، بيروت: دار الفكر.
24. الصبان، أبوالعرفان محمد بن علي (1997): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
25. الطبري، محمد بن جرير (1967): تاريخ الرسل والملوك، في محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة: دار المعارف.
26. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت.): (العين في مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، الرياض: دار ومكتبة الهلال).

27. القاضي عياض، عياض بن موسى (1998): إكمال المعلم بفوائد مسلم، في يحيى إسماعيل، ط1، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
28. المازري، محمد بن علي (1988): المعلم بفوائد مسلم، في محمد الشاذلي النيفر، ط2، تونس: الدار التونسية للنشر.
29. محمد، عزة (2009): علم لغة النص: النظرية والتطبيق، ط2، القاهرة: مكتبة الآداب.
30. مسلم، ابوالحسين (1955): صحيح مسلم، في محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
31. المنجد، محمد صالح (2020): شرح الأربعين النووية، ط1، الرياض: مجموعة زاد.
32. ناظر الجيش، محمد بن يوسف (2007): تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، في علي محمد فاخر وآخرين، ط، القاهرة: دار السلام.
33. النووي، أبو زكريا محيي الدين (1972): المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.